دور المؤسسات الحقوقية في غزة حول تعزيز حق المواطنة وأثرها على السِلم الاجتماعي

الباحثان

مجدي خضر الكردي/أستاذ مناهج البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة

محاضر غير متفرغ في جامعة القدس المفتوحة

هاني حسن عودة/أستاذ القانون وحقوق الإنسان في جامعة القدس المفتوحة

محاضر متفرغ في جامعة القدس المفتوحة

ورقة مقدمة إلى:

مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني بعنوان: (السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)

كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

1433هـ/2012م

دور المؤسسات الحقوقية في غزة حول تعزيز حق المواطنة

وأثرها على السِلم الاجتماعي

ملخص الدراسة

قال تعالى: " إنّما المؤمِنُونَ إخوةٌ فاصلِحُوا بينَ أخوَيكُم واتقُوا اللهَ لَعلّكُم تُرحَمُونَ " سورة الحجرات : 49 / 10 ومدلول هذه الآية الكريمة هو مبدأ الإصلاح وإرساء السلم الاجتماعي بين الناس.

المؤسسات الحقوقية تلعب دورا هاما في الحفاظ على الحقوق من الاعتداء عليها وتناضل كي تكون الحقوق مكفولة لجميع أفراد المجتمع .

المؤسسات الحقوقية تنطلق من قوله تعالى: " ولا تَعتدُوا إنَّ اللهَ لا يُحبُّ المُعتَدينَ " سورة البقرة : 2 / 190 .

تعلب المواطنة وهي ما يتعارف عليها بأنها مجموعة من القيم والسلوك والتربية الأخلاقية التي تكون الذوق الحضاري للمجتمع , دورا بارزا في إرساء قواعد السِلم الاجتماعي من خلال حب الوطن والانتماء له والتكاثف الجماهيري من أجله.

وفي هذه الدراسة عمد الباحثان على معرفة واقع المنظمات الحقوقية في قطاع غزة وإمكانياتها ودورها في تعزيز حق المواطنة في فلسطين, وأثر ذلك السلم الاجتماعي .

إن حقيقة الدور الذي يمكن لهذه المنظمات أن تمارسه في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مدني عصري يعمل من أجل إشاعة روح الديمقراطية والحرية والمواطنة الكاملة الواعية بين أفراده دون تمييز من حيث الجنس أو الدين أو المعتقدات الفكرية أو الانتماء السياسي, يستحق الدراسة والبحق.

ولإنجاز هذه المهمة لجأ الباحثان إلى البحث عن أصول وجذور هذه المنظمات ونشأتها منذ بدايات القرن الماضي والظروف التي عاصرت نشأة تلك المنظمات على مختلف الأصعدة، الذاتية والموضوعية منها، كما ناقش الباحثان من خلال بحث مسيرة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني باعتبار المنظمات الحقوقية من منظمات المجتمع المدني نشأة نظريات المجتمع المدني في أوروبا وباقي أرجاء العالم، والتغيرات التي أصابت هذه النظريات، مما يبرهن على أن عملية التفاعل الفكري العالمي عملية متواصلة دون انقطاع وإن كانت صورها تختلف من مكان لآخر ومن فترة تاريخية لأخرى.

وقام البحثان في دراسة المحاور التالية:

1. المؤسسات الحقوقية في غزة
2. حق المواطنة

3. السلم الاجتماعي
4. دور المؤسسات في تعزيز حق المواطنة وعلاقته بالسلم الاجتماعي

واستخدم الباحثان الطرق العلمية والتقصي المعرفي وفق المنهج الوصفي التحليلي لاتساقه مع طبيعة الدراسة وملائمته لها .

مشكلة الدراسة

ما آلت له أوضاع غزة في ظل الانقسام واغتراب المواطنين داخل مجتمعهم أضعف روح التسامح والمحبة وانتشرت آفة الانقسام والخصام وعلى صوت القتل والانتقام , هذه الحالة غير الطبيعية في المجتمع دعت الباحثين والمهتمين بالتفكير بمخرج يعيد المحبة والتسامح لهذا الشعب المغلوب على أمره , وهل ممكن للمؤسسات الحقوقية لعب دروا في ذلك.

في ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور المؤسسات الحقوقية في غزة حول تعزيز حق المواطنة وأثرها على السِلم الاجتماعي ؟

وانبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي مهمات المؤسسات الحقوقية
2. ما هو حق المواطنة
3. ما دور المؤسسات الحقوقية في حق المواطنة
4. هل تلعب المؤسسات الحقوقية دورا في نشر السلم الاجتماعي

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة:

استخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته مع الدارسة الحالية ولاتساقه مع طبيعة المشكلة, وقام الباحثان في هذه الدراسة بما يلي:

1. اعتمد الباحثان مركز الميزان كأنموذج لدراسة المؤسسات الحقوقية ودورها في تعزيز حق المواطنة وأثر ذلك على السلم الاجتماعي
2. قام الباحثان بدراسة معمقة لكل نشاطات المركز من دراسات وتقارير وعمل ميداني للوصول إلى أهداف الدراسة
3. قام الباحثان بالتقصي العلمي والتعقيب على نشاط مركز الميزان كدراسة حالة بحثية
4. استخلص الباحثان النتائج ووضع تصورات وتوصيات

مجتمع الدراسة

المؤسسات الحقوقية بغزة .

عينة الدراسة

واحد من المؤسسات الحقوقية بغزة (مركز الميزان دراسة حالة).

أدواة الدراسة

استخدم الباحثان في هذه الدراسة التقصي العلمي ومسح أدبيات متعلقة بالدراسة

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

1. التعرف على دور المؤسسات الحقوقية في غزة حول تعزيز حق المواطنة وأثره على السِلم الاجتماعي في غزة
2. مدى تحقيق المواطنة في المجتمع الفلسطيني
3. تعزيز مفهوم السلام الاجتماعي وفق رؤية حقوقية
4. الوقوف على القضايا التي من شأنها تفعيل دور المؤسسات الحقوقية في المجتمع
5. تسليط الضوء على الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الحقوقية في غزة حول تعزيز حق المواطنة غزة .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

1. تلفت أنظار المهتمين بالسلم الاجتماعي إلى دور المؤسسات الحقوقية بهذا المجال.
2. قد يستفيد منها القائمون على تعزيز دور المؤسسات الحقوقية في المجتمع
3. خطوة هادفة نحو تعزيز حق المواطنة لما فيه خدمة الوطن والمواطن

حدود الدراسة

الحد الزماني: أجريت هذه الدراسة في عام أواخر عام2011 وفي بداية 2012

الحد المكاني: أجريت هذه الدراسة في قطاع غزة

الحد النوعي : تناولت المؤسسات الحقوقية ودورها في خدمة المجتمع (مركز الميزان دراسة حالة)

مصطلحات الدراسة

وضع الباحثان التعريفات الإجرائية التالية:

- **المؤسسات الحقوقية :** مجموعة من الأفراد اجتمعت من أجل تحقيق هدف معين؛ كالمحافظة على حقوق الإنسان التي تنبثق من دستور الدولة، وأنظمتها المحلية، وكذا الاتفاقيات الدولية المعنية بقضايا حقوق الإنسان.
- **حق المواطنة:** رابطة قانونية بين الفرد والدولة تؤكد الانتماء والولاء للدولة التي بموجبها يتمتع الفرد بكامل حقوقه دون أي تمييز ويلتزم بواجباته اتجاه الدولة
- **السلم الاجتماعي:** هي تلك الحالة التي تجمع مجموعة من البشر، مختلفون عن بعضهم بعض، سواء في انتمائهم الديني، أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، تجمعهم

جميعا في التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع بسلام ومحبة ووئام

وخلصت الدراسة للنتائج التالية :

خلصت الدراسة للنتائج التالية:

1. السلم الاجتماعي مطلب لكل إنسان في قطاع غزة
2. ثقافة السلم الاجتماعي مرت بظروف صعبة بعد الانقسام
3. مركز الميزان له دور بارز في إرساء السلم الاجتماعي
4. المؤسسات الحقوقية تلعب دورا بارزا في الدفاع عن قضايا المواطنين

توصيات الباحثان

أوصى الباحثان بما يلي:

1. تعزيز ثقافة السلم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني
2. على المؤسسات المحلية والتربوية أن تلعب دورا في نشر ثقافة السلم الاجتماعي
3. على الحكومة أن تنشر ثقافة السلم الاجتماعي من خلال برامج فاعلة ومدعومة
4. تعزيز الذات لدى المجتمع بما يجعل السلم الاجتماعي مطلب واجب
5. السلم الاجتماعي مطلب لكل إنسان في قطاع غزة
6. ثقافة السلم الاجتماعي مرت بظروف صعبة بعد الانقسام
7. مركز الميزان له دور بارز في إرساء السلم الاجتماعي
8. المؤسسات الحقوقية تلعب دورا بارزا في الدفاع عن قضايا المواطنين

السلم الاهلي والتوزيع العادل للدخل

إعداد : إبراهيم خليل عليان
جامعة القدس المفتوحة/فلسطين

بحث مقدم إلى:
مؤتمر كلية الشريعة الدولي الثاني بعنوان: (السلم الاجتماعي من منظور إسلامي)
كلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين
1433هـ/2012م

ملخص البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور التوزيع العادل للدخل في احلال العدالة الاجتماعية التي هي من اهم اركان السلم الاهلي/الاجتماعي ، ففي عالم يغلي بالمشاكل وانفجر بعضها بسبب عدم العدالة الاجتماعية وعلى الرغم من وضوح الظاهرة للعيان واستفحال مشكلة الظلم الاجتماعي الناتج عن سوء التوزيع بازدياد ثروات من يملكون على مستوى الافراد و على مستوى المجتمعات وازدياد الفقراء فقؤا ايضا على هذين المستويين وجب قرع الجرس فالطامة اذا جاءت لن تميز بين اي من هذين الخندقين وسيخسر الجميع ، لان انعدام السلم الاهلي هو من اهم اسباب انحدار الامم و اضمحلال دورها الحضاري .

سلط البحث الضوء على مفهوم السلم الاهلي واركانه من وجهة نظر اسلامية ذاكرا بعض الاراء الاخرى مستنتجا عدم وجود تعارض على الاقل بين النظرة الاسلامية وغيرها احيانا و احيانا وجود توافق تام بين النظرتين في بعض حيثيات الموضوع ، فالكل يتفق على ان اهمية السلم الاجتماعي تاتي بترتيب عالي في هرم الاحتياجات الاجتماعية ربما قبل الحاجة الى الغذاء والدواء .

وجد البحث ان العدالة الاجتماعية الناتجة عن التوزيع العادل للدخل هي من اهم اركان السلم الاهلي/الاجتماعي ، و وجد ان النظريات الحديثة قد دحضت الادعاء القائل بان تركيز الثروات في ايدي قلة قليلة من النخبة تزيد كفاءة الانتاج بل على العكس وجد ان التوزيع العادل للدخل قد زود الانتاج بعامل انتاجي مهم وضح تاثيره الايجابي على النمو الاقتصادي والتنمية في تجارب العديد من الدول الصاعدة في العالم .

وجد البحث ان نظرة الاسلام الفريدة الى الاقتصاد بتركيزها على الجانبين الروحي والمادي معا والياته وسياساته في التوزيع واعادة التوزيع هي الاكفأ لحل مشكلة العدالة الاجتماعية الناتجة عن سوء التوزيع حيث ان هذه النظرة بميزات نظرة الاسلام الشاملة الانسانية قد بنيت على اساس تحقيق الخير والسلم الاهلي للجميع (من يملكون ومن لا يملكون) .

و من اهم ما اوصى به البحث على المستوى العام :

وجوب العمل من قبل الحكومات و الافراد على الغاء كل ما يكدر السلم الاهلي و يخلخل اركانه لما للسلم الأهلي من أهميه في معيشة و مستقبل الامم ، ووضع اليات لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل بما ان العدالة الاجتماعية من اهم اركان السلم الاهلي/الاجتماعي .

اما فلسطينيا فقد اوصى البحث بما يلي :

1 -تعزيز القوانين الداعمة للحكم الرشيد و المسائلة و الشفافية و تعزيز سيادة القانون .

2 -تعزيز دور دعاة السلم الأهلي و إيصال أصواتهم و ما يجمع ، و نبذ من يفرق خصوصا في وسائل الإعلام .

3 -لتحقيق العدالة الاجتماعية وضع قوانين للأجور مبنية على أساس تعزيز حصة العمال من مجمل الأرباح .

4 -توزيع المواريث على مستحقيها و بشكل سريع ومراقب .

5 -تفعيل دور الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة و وضع خطة وطنية شاملة لعملها .

6 -تطبيق التعاليم والسياسات الإسلامية الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل .

Abstract

This research aims at shedding light on the important role of fair income distribution in establishing social justice which is one of the most essential parts of the social peace ; Therefore , in a world full of problems resulting from social injustice and despite the clarity of the phenomenon for people, and the exacerbation of this problem (social injustice) resulting from wrong distribution , where the wealth of people on the personal and social level is increasing at the same time of the increase of poverty , it was important to point this problem out, because when the catastrophe happens , it won't differentiate between these two levels and everyone will lose , and that's because the absence of social peace is one of the most important reasons for the degradation of nations .

This discussion shedded light on the concept of social peace and its pillars from an Islamic point of view .It mentioned the opinions of others , and concluded that sometimes the Islamic point of view does not disagree with other point of views , while at other times, it completely agrees . Therefore, everyone agrees on the importance of social peace that is located at the top of the pyramid of needs even before the lower-level needs of food and medication.

The research concluded that social peace resulting from equal distribution of income, is one of the most important elements of social peace. In addition, it

concluded that the modern theories refuted the claim that the concentration of wealth in the hands of a small group, increases the quality of production. On the contrary, the fair distribution of income and wealth, has increased the production greatly and that affected the economic growth positively, according to the experience of many developing countries around the world.

The research also concluded, that the Islamic unique vision that concentrates on both the spiritual and substantial sides of economy, and its policy in distribution and re-distribution is the most efficient solution for the problem of social justice that is caused by the poor distribution. This Islamic vision is based on achieving and establishing social peace for everyone (both the rich and the poor).

And here are some of the most important things that the research generally recommended:

The governments and individuals must work and make efforts to prevent anything from affecting the social peace and its pillars because of the huge importance it has on the lives and future of the nations, they should also implement strategies that will achieve social justice through fair distribution, since social peace is one of the most important pillars of social peace.

On the Palestinian level the research recommended:

1- Reinforcing rules and regulations that support good governance, accountability, transparency, and the rule of law.

2- Reinforcing the role of the people who call for social peace and help make their voices heard by everyone.

3- In order to achieve social justice, there should be rules for salaries based on the reinforcement of workers shares from the total profits.

4- The fast and observed distribution of the shares for the deserving.

5- Activating the role of charities and setting a work plan for them.

6- Implementing official Islamic rules and policies to achieve social peace through fair distribution of income.

المقدمة

تمهيد

يُروى عن عبيد الله بن محصن الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حِيزت له الدنيا بحذافيرها)(رواه البخاري 2347)، وبذلك فإنه متى انعدم الأمن وهو أولى حقوق الإنسان، فإنه لا استمتاع للإنسان لا بنعمة الصحة التي قد يفقدها بسبب انعدام الأمن، ولا بما يتحقق له من توفر قوت يومه، وهو الأمن الغذائي، وبذلك يكون الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي في أعلى مراتب درجات حقوق الإنسان التي ينبغي أن تتحقق له على أرض الواقع في مجتمعه (سالم،2011).

وبما ان للموضوع كل هذه الاهمية ، فانه من هذه الاهمية بمكان ان يبحث من جميع الزوايا و معرفة اسباب انعدامه ومحاولة طرح بعض المعالجات لذلك ومعرفة مقوماته لدعمها واستمرارها في حالة وجوده في المجتمع قطعا لطريق المتربصين بالمجتمع من الاعداء،وخوفا من العابثين من الداخل الذين قد يودون به بقصد او بجهل وعندها يدخلون المجتمع في دوامة لها اول وليس لها اخر .

و ليس مجال بحثنا هنا الحديث كل ابعاد الموضوع من النواحي السياسية والاجتماعية ، ولكن سنحاول تناوله من زاوية اقتصادية فلايخفى على احد ان سوء التوزيع للدخل بين الافراد له تاثير مدمر على السلم الاهلي و على نظرة الفقراء الى انفسهم والى الاغنياء والى المجتمع بشكل عام ،فجيوب الفقر المنتشرة في عالمنا الاسلامي تشبه على انها برميل بارود قد ينفجر في اي لحظة ، ونرى كذلك الدين الاسلامي قد اهتم بعلاج ذلك وتخفيف هذا الاحتقان بنظامه الشامل وجوبا بالزكاة وتطوعا بالصدقات وقال تعالى في حكمته في اعادة توزيع المال عند تقسيم الفيء"كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم" (سورة الحشر،7) ، حتى ان الصحابي الجليل ابي ذر الغفاري قال محذرا من عواقب الاجحاف في التوزيع "عجبت لمن لم يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس بسيفه" ، لكن هذه المعالجة الاسلامية للموضوع لم تاخذ منه وجها واحدا ولم تتطرف لصالح طرف على طرف ، فالاسلام بشموليته وبرحمته لم يعالج المشكلة بفكر صراع الطبقات الذي شيطن الاغنياء ، ولا بنظام

الغرب المتوحش الذي حرق الفقراء ، بل اوجد توازنا مبنيا على العدل في معالجة المشكلة ، سنحاول ان شاء الله تسليط الضوء على بعضه في هذا البحث .

اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في تسليط الضوء على مفصل مهم من مفاصل موضوع السلم الاهلي الا وهو التوزيع العادل للدخل ، وتطرح ذلك من خلال النظرة الاقتصادية الاسلامية القادمة من الاسلام الشامل لكل نواحي الحياة .

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى طرح تعريف للسلم الاهلي او الاجتماعي و كذلك التوزيع العادل للدخل،موضحة اضرارالتوزيع المجحف للدخل على المجتمع و على الاقتصاد ، كذلك تهدف الى تناول الحلول المقترحة لمشكلة توزيع الدخل من وجهة نظر الاسلام و الاقتصاد الاسلامي .

منهجية الدراسة

ستتبع الدراسة ان شاء الله الاسلوب الوصفي التحليلي للخروج باجابات على اسئلة الدراسة .

اسئلة الدراسة

1- ماهو السلم الاهلي او الاجتماعي و ما هو التوزيع العادل للدخل ؟

2- هل يوجد علاقة بينهما ؟

3-ما هي اضرار التوزيع المجحف للدخل على المجتمع و على الاقتصاد ؟

4-ما هي الحلول المقترحة لمشكلة توزيع الدخل من وجهة نظر الاسلام ؟ و الاقتصاد الاسلامي ؟

الدراسات السابقة

اولا : السلم الاهلي/الاجتماعي

(محفوظ،2010) مقالة بعنوان "السلم الأهلي في النصوص الإسلامية"

يحاول الكاتب في جولة سريعة المرور على النصوص الاسلامية التي تؤكد على قيم السلم الاهلي والدفع باتجاه التعايش الاجتماعي ، ليس على قاعدة الاضطرار ، ومغايرة الباطن للظاهر ، وإنما على قاعدة الأصل الإنساني العام ، ومطابقة الظاهر للباطن .

من القيم والقضايا الاساسية التي اكدت عليها النصوص الاسلامية الامور التالية حسب(محفوظ،2010) :

1-مساواة الآخر بالذات : للتغلب على الكثير من النوازع والغرائز ، التي تميز وتزرع الشقاق ، وتؤكد الخصام و طغيان حب الذات وتضخيمها ، بحيث لا يرى الإنسان إلا ذاته ومصالحها. إن بوابة

تصحيح كل هذا الاعوجاج ، تبدأ بالتعامل مع الآخرين .فإن مساواة الآخر مع الذات في هذه المسائل والقضايا ، هي التي تخلق النسيج الاجتماعي المتداخل ، والمتواصل ، والمنسجم في حركته وعلاقاته المتعددة .ف(اصطناع المعروف يقي مصارع السوء) .. و (إنه من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من خير الدنيا والآخرة ، ومن حرم حظه من الرفق فقد حرم حظه من خير الدنيا والآخرة ..) ،وتعتمد هذه المساواة ، على مبدأ آخر يشكل ركنا أساسيا في التوجيهات الإسلامية ، ألا وهو التسامح،ولا ريب أن التسامح كقيمة إنسانية عليا ، يصيغ روابط إضافية في العلاقات الاجتماعية المشتركة .. لذلك ف (إن من مكارم أخلاق أهل الدنيا والآخرة أن تصل من قطعك ، وتعطي من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك).

2- اللاعنف : وهذا العنصر ليس وليد الضعف في الذات ، أو القوة الضخمة لدى الآخر .. وإنما هو جزء من بنية المنظومة العقدية والفكرية الإسلامية ، التي ترى في اللاعنف الطريق السليم في التعامل مع المغاير الثقافي أو السياسي.. ينبغي أن ندرك ، أن شعوب العالم ، قدمت الكثير من التضحيات الجسام من جراء الحروب ،واستخدام العنف والقوة في العلاقات الاجتماعية والدولية ".. ووفقا لأحد التقديرات ، شهدت الفترة بين عامي (1945و 1989) (138) حربا ، أسفرت عن مقتل (23) مليونا من البشر .. على أن القوة العسكرية استخدمت أيضا في مواقع أخرى ، دون اندلاع حرب فعلية ، كما حدث في هنغاريا عام (1956م) ، وفي تشيكوسلوفاكيا عام (1968) ، وفي غرينادا عام (1983.)وكانت الحرب الكورية التي أودت بحياة (3) ملايين نسمة ، وحرب فيتنام ، التي أسفرت عن مقتل مليون نسمة ، هما أكثر النزاعات إهلاكا .. وقد وقعت الحروب ال138 جميعها في العالم الثالث ، ،وأدت إلى اشتعال الكثير من الأسلحة التي قدمتها القوتان العظميان أو حلفاؤهما.فمنهج اللاعنف ،وسيادة قيم السلم ، هما الذان يمنعان هذا الانهيار ، والنهم المتعاظم لامتلاك وسائل القتل والدمار ، وتوجيه ثروات الشعوب والأمم إلى مشاريع التنمية والبناء ..

3-المناقبيات الأخلاقية :

وإن السياج القوي ، الذي يحافظ على السلم الأهلي ، ويعمق مفاهيمه ، ويجعله ثابتا من ثوابت الواقع المعاش .. هو وجود منظومة أخلاقية ، ترعى هذه المسيرة ، وتلجم كل النوازع الشريرة ، التي تهدد السلم ، وتجعله على شفا جرف هار.. لهذا نجد أن النصوص الإسلامية ، تؤكد على مجموعة من المناقبيات والفضائل الأخلاقية كالصدق والاحترام وحسن الظن والرحمة والرفق وما أشبه التي لو جعلناها في السياق الاجتماعي العام ، سنجد أنها الضامن العام لمسيرة السلم الأهلي .

2-**(الحريري،2011) ، مقالة بعنوان " من المستفيد من تهديد السلم الاهلي والاجتماعي ؟"**

يحدد (الحريري،2011) ان الهرم الذي وضعه العالم (مازالو) للحاجات الإنسانية أتى الأمن الجسدي والصحي وأمن الممتلكات والموارد والأمن الأسري والوظيفي في المرحلة الثانية في سلم الحاجات بعد الأمن الفسيولوجي كتناول الطعام والشراب والنوم... إلخ .

ويوضح (الحريري،2011) هذا المعنى المهم في الإسلام حيث جاء في الحديث الشريف قول الرسول الكريم: "من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها")(رواه البخاري 2347). وعلى ضوء ذلك نجد أن الأمن بمفهومه الشامل عندما يتحقق تتحقق معه السعادة والرفاهية والتطور وأن الإنسان إذا بقي في مرحلة الصراع لتحقيق الأمن فسيكون في مرحلة بدائية من السلوك والتفكير ولن يرقى إلى مراحل البناء الحضاري، الصداقة والعلاقات الأسرية واحترام وتقدير الذات ثم الابتكار وتوفير البدائل للمشكلات .

هذا يقودنا حسب (الحريري، 2011)إلى أهمية المفهوم المتداول عن السلم الأهلي والاجتماعي وأهميته في استقرار المجتمعات وعلاقته بتوفير واستتباب الأمن الشامل الذي يشمل الجوانب الصحية والغذائية والوظيفية وغيرها .

ينتقد (الحريري،2011) ما يسميه حرية التعبير اللاأخلاقية وغير المنضبطة نتيجة القصور الواضح في مفهوم حرية التعبير وأصبح المعيار الغوغائي والمجالسي وانفلات التعبير، يسيطر على أغلب مساحة التواصل ووسائله المختلفة، ولم يعد هناك سقف واضح لحدود الحرية وقانونيتها، وهي أشبه ما تكون بحرية الغاب عندما يكون هناك تهديد أو إشباع للحاجات الأساسية .

الكثير من الدول التي نعتبرها رائدة وداعية للحرية، في الحقيقة تقوم بوضع قيود وحدود لهذه الحرية، على سبيل المثال القانون الفرنسي يمنع الكتابة أو الحديث العلني الذي يؤدي إلى حقد وكراهية أو تمييز وأيضا مثله القانون الألماني، وكذلك القانوني الكندي وغيرها من القوانين التي سنتها البلدان التي يعتبرها البعض مهبط الحرية وفجرها .

ويدعو (الحريري،2011) إلى صياغة استراتيجية وطنية للسلم الأهلي والاجتماعي، تضع الأطر الأخلاقية والفكرية والعقائدية والقيمية، وأيضا العرفية المستمدة من العادات والتقاليد الخاصة بكل مجتمع لتوفير مفهوم السلم الأهلي والاجتماعي وأثره في تحقيق الأمن والاستقرار والنمو والتطور والتلاحم والعيش المشترك وتقنن من خلالها الأحكام والواجبات والمسؤوليات والحدود، وكل ما يهدد السلم والأمان في المجتمع خاصة تلك الدعوات التي تنادي بحرية التعبير وإبداء الرأي وهي في الحقيقة تريد النيل من الدين وثوابتنا وقيمنا وأعرافنا الراسخة .

3-(سرور ،2006) بحث بعنوان " مواجهة العنف وحماية السلم الأهلي... إشكالية الواقع السياسي الفلسطيني"

يتكلم الباحث بداية عن مشكلة الانفلات الامني التي كانت حاصلة في السابق في الضفة والقطاع ، ويحذر ان من نتائجها الكارثية " قد تؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعي وخلخلة السلم الأهلي والأمن الجماعي كمقدمة لانزلاق المشروع الوطني ومستقبل فلسطين كلياً نحو المجهول".

يستعرض بعدها(سرور،2006) تجارب فلسطين مع الانفلات الامني المدعوم من قوى احتلالية خلال 3 فترات سياسية من تاريخها ، وكيف واجهت قوى الثورة الفلسطينية ذلك ، وهذه الفترات هي :

1-ثورة 1936 ودور الحكومة البريطانية في الانفلات ، حيث واجهت الثورة ذلك حسب (سرور،2006) كما يلي :

تشكيل محاكم الثورة في الريف والمدن لمحاكمة عملاء الانتداب, وقُطّاع الطرق واللصوص والعصابات.

مراقبة وتتبع ومحاكمة الفرق المسلحة التي عملت (كمرتزقة) في خدمة أفندية الأراضي وبعض رموز البرجوازية التي ارتبطت مصلحياً بالانتداب.

تشكيل لجان ثورية لتحصيل الضرائب المستحقة بدلاً من توريدها لسلطة الضرائب الإنجليزية.

تشكيل فرق الأنصار والفزعات لدعم الثورة.

الاعتماد على الوقف الإسلامي والمسيحي في فضح ألاعيب السماسرة وقُطّاع الطرق والعصابات المسلحة.

لعبت المرأة والصحافة والجمعيات الشبابية والمنابر الثقافية في الحفاظ على السلم الأهلي.

2- فترة روابط القرى في الضفة في الثمانينيات، و بالرغم من وجود قوات المحتل والقوانين العسكرية وميليشيا روابط القرى, إلا أنه تم إسقاط هذا المشروع التأمري حسب (سرور ، 2006) بجهود واعية وتماسك وطني, عبر البلديات والنخب المثقفة والصحافة والجامعات والحركة الطلابية والنقابات العمالية والصحافيين والمحامين... الخ.

3- تجربة الانتفاضة الأولى 1987-1993,خلال الانتفاضة الأولى تعطل دور جهاز الشرطة نتيجة استقالة أعضائه من الفلسطينيين, استجابة لمطالب قيادة الانتفاضة, فأصبحت العلاقة بين أعضاء هذا الجهاز من الإسرائيليين ورجال الأمن وبين السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي علاقة مواجهة عنيفة, ورغم ذلك كله لم يشهد المجتمع الفلسطيني ارتفاعاً في وتيرة الجرائم المدينة أو النزاعات العائلية, بل تلاشت ظاهرة المخدرات, والتزم السكان بالآداب والأخلاق العامة التزاماً يكاد أن يكون حديدياً،ونشأت حالة فريدة من النضال الاجتماعي في سياق وطني. كما ملأت منظمات المجتمع المدني, كالتنظيمات والأطر التابعة لها أو اللجان الشعبية ولجان الإصلاح الفراغ السلطوي

الناجم عن تعطيل هياكل السلطة, وقامت بدور هام في تنظيم العلاقات المجتمعية وحل العديد من المشاكل.

ويخلص (سرور،2006) في تحليله لهذه المراحل السياسية الى ما يلي :

بالرغم من محاولات سلطات الانتداب من طمس ملامح الهوية الوطنية الفلسطينية وإجهاض المشروع الوطني وعدم الاعتراف بالثوابت الوطنية حينئذ, أضف إلى ذلك عدم تبلور الوعي الكافي, وعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني بالشكل المطلوب, إلا أن تجربة النضال الفلسطيني حققت قدراً ملموساً في حماية المجتمع الفلسطيني, وضبط الأمن الاجتماعي, ومقاومة أي مساس بالسلم الأهلي على اعتباره القاعدة الصلبة التي اعتمدت عليها الثورة (دعماً ومساندة وحماية).

بالرغم من غياب سلطة وطنية فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين, إلا أن مؤسسات المجتمع المدني والترابط العائلي والوعي الشعبي وقف حائلاً في مواجهة مخطط (روابط القرى) الهادف إلى ضرب النسيج الاجتماعي وتفتيت الريف الفلسطيني وبث المنازعات الحمائلية.

أما فيما يتعلق بالنموذج الثالث المتمثل في الانتفاضة الفلسطينية الأولى, فلا شك أن نفوذ منظمة التحرير أخذ بالتعاظم في الأراضي الفلسطيني – ولكن المشروع السياسي الوطني كان في مراحله الأولى, إلا أن الحالة الفلسطينية خلال الانتفاضة اعتبرت نموذجاً ناجحاً في حماية المجتمع وضبط السلوك, وتجذير التماسك والانتماء الوطني الجماعي.

ثانيا : التوزيع العادل للدخل .

1-(منصور،2007) ،دراسة بعنوان " عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية"

وتتعرض الدراسة الى موضوع تتبع أهميته من كون الفعاليةالاقتصادية لها امتدادات مادية واخلاقية ترتبط بالعلاقات الانسانية فتضع الفعالية الاقتصادية على محك مصداقية نتائجها، ومدى نجاحها في توفير قسط من العدل في التوزيع، وتحقيقها كفاءة تخصيص الموارد المفضية الى نمو دائم ومستقر .

والمشكلة التي تسعى الدراسة الى تقصي اسبابها تكمن في ان النظرية الاقتصادية الوضعية، وبدءا بمنطلقاتها الاساسية، قد صيغت بموجب رؤية غربية، مرجعيتها فلسفة القانون الطبيعي، وتطوراته اللاحقة. وهي تعمد الى ترسيخ القيم المادية بشكل احادي، واقصاء الاحكام القيمية التي ثبت انها تتعارض مع اداء آليات النظرية الاقتصادية الوضعية .

ونظرا الى ذلك كله، يمكن القول ان الهدف الذي تسعى اليه الدراسة، يتلخص في ان النظرية الاقتصادية الوضعية يمكن النظر اليها من خلال مستويين :

لذلك.. فلا بد من تقديم البديل الموضوعي الذي يوازن التطلعات المادية مع الالتزامات الروحية، وهو

ما يعبر عنه الاقتصاد الاسلامي بحاكمية الشريعة الاسلامية لفعاليات الحياة، ومنها الاقتصادية .

مستوى بيان النجاحات التي حققتها التطبيقات الفعلية للنظرية الاقتصادية الوضعية على المستويات المادية .

ومستوى بيان خطورة الاقصاء الذي مارسه منظرو الفلسفة الوضعية على الجانب القيمي في فعاليات الحياة، ودعوتهم الى اعتماد منظومة اخلاقية قائمة على القيم المادية.

2-(سعد،غير مؤرخ) ، بحث بعنوان "عدالة التوزيع جدواها و الياتها الاجرائية"

يرصد الباحث واقع توزيع الدخل السيء في البلدان العربية وما ادى اليه ذلك من وجود فوارق طبقية واستقطاب اجتماعي، حيث ان نسب التوزيع في بعض البلان الاخرى هي 1 الى 3 بينما تقترب في بعض البلدان العربية من 1 الى 100 بمعنى ان هناك 100دولار تدخل للفئات الميسورة مقابل كل دولار يدخل للفئات الفقيرة .

و ينقل عن الباحث الفرنسي (ميشيل البير) الذي انتقد الراسمالية على كونها غزارة في الانتاج وسوء في التوزيع ، حيث يعتقد الباحث ان هذا تماما هو الواقع في البلدان العربية .

ويصل (سعد،غير مؤرخ) من خلال تحليله لواقع معدلات النمو المرتفعة و وتائر التنمية المتسارعة التي شهدتها بعض بلدان العالم الثالث مثل (الصين، الهند، كوريا، البرازيل ...) تثبت ان حسن توزيع الثروة هو عامل انتاج اقتصادي حقيقي ، سرعان ما يتحول الى عنصر انتاج اقتصادي رئيس في البلدان الغنية باليد العاملة او الفقيرة في عوامل الانتاج الاقتصادية الاخرى .

ثم ينتقل(سعد،غير مؤرخ) للدفاع عن هذا الاستنتاج في وجه من يدعي وجوب تركيز الدخل لضمان الاستثمار الافضل و يضرب على ذلك مثال تايوان التي حققت قفزات تنموية من خلال سياسة التوزيع العادل للدخل ، وهذا ما حصل في السويد ايضا حسبما ينقل عن عالم اجتماع التنمية السويدي (ميردال).

ينتقل بعدها(سعد،غير مؤرخ) الى الى نقل راي علماء الاجتماع في التنمية ، فحسب العالم الامريكي (تشيسو فورتادو) فان نمو الانتاج ليس هدفا الا بقدر ما يكون وسيلة لهدف توزيعه بعدالة ، اذ لا قيمة ايجابية للانتاجية (حسب فورتادو) الا بقدر ما تنعكس في مداخيل الناس و ترفع مستويات حياتهم المعيشية اليومية .

وينبه(سعد،غير مؤرخ) الى ان عدالة التوزيع تختلف عن المساواة ، فطبقا لما ينقل عن الاقتصادي (سمير امين) ان الفوارق المقبولة في توزيع الدخل هي الفوارق التي ينبغي ان تقوم على الفوارق الفردية في الانتاج كما ونوعية ،و ليس على اساس المحسوبيات و الامتيازات الاجتماعية الاخرى الموروثة .

ويخلص (سعد،غير مؤرخ) الى الاليات التي تضمن توزيع واعادة توزيع الدخل :

1-اعتماد مبدأ فروق الانتاج بين الافراد والمؤسسات في التوزيع .

2-مواجهة البطالة عن طريق التشغيل و تامين فرص العمل .

3-تشجيع الصناعات الثقيلة كثيفة العمل لما تلعبه من دور في تشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة والعقول ،و كذلك لان اسعار السلع التي تنتجها هذه الصناعات تقع في متناول ايدي معظم السكان ، الامر الذي يلعب الدور نفسه في الحيلولة دون تركز الدخل بيد قلة قليلة تكون في حالة استيراد او انتاج سلع كثيفة رأسالمال وحدها قادرة على اقتناء هذا النوع من السلع ذات الاسعار المرتفعة .

4-ربط الاجور والمداخيل الاخرى بالانتاجية المحققة على مستوى الاقتصاد الوطني ، بحيث ترتفع الاجور و المداخيل بالنسبة نفسها التي ترتفع بها الانتاجية .

5-ادارة المؤسسات على اسس المراقبة و المسائلة و المحاسبة ومبدء الشفافية و الكفاءة .

3-(ابراهيم،2007) كتاب بعنوان " عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية . رؤية اسلامية مقارنة "

يطرح الكتاب قضيته وهي الاشكالية بين العدالة مفهوما وممارسة والكفاءة و الفاعلية الاقتصادية المحركة للنمو الاقتصادي على انها من اكثر القضايا اشكالاو جدلا في جميع المجالات و على كل المستويات .وينهي مقدمته بان تناول موضوع العدالة من النظرة الاقتصادية كقيمة جوهرية هام بنفس درجة اهمية الاقتصاد كمجال مهيمن .

يتتبع هذا الكتاب الكيفية التي تم بها انتقال التحيز إلى المادي في "النموذج المعرفي الغربي" إلى النظرية الاقتصادية الوضعية حيث تم تهميش" القيمي" لصالح ترسيخ "المادي"، وتم التعامل –من قِبل الجميع– مع النموذج الغربي باعتباره نموذجًا عالميًا، وجرى نقل المفاهيم والخبرات الغربية وتعميمها على بقية العالم.

انطلق الكتاب من فرضية تقول؛ بأن النظرية الاقتصادية الوضعية غير قادرة على إيجاد التوازن بين السعي إلى التراكم المفضي إلى "النمو" المفرط، وبين "التوزيع العادل" للدخل والثروة، و"إعادة التوزيع" المفضية إلى الرفاهية الاقتصادية.

الخبرة الغربية :في القسم الاول من الكتاب يتم تناول مفاهيم العدالة و التوزيع والكفاءة والنمو في النظرية الوضعية ابتداءا من فك الارتباط بين العلم السكولائي(اللاهوتي)و العلوم الطبيعية ، مما ادى الى خروج الكنيسة من الحياة العامة ، والتوجه نحو(العلمنة) بمظهرين هامين هما: اباحة الربا، و تقديس السوق . وصولا الى افكار (التجاريين) التي خلت من قضايا العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل لصالح زيادة الثروة . ثم المرحلة الاستعمارية التي قادتها فرنسا وبريطانيا التي ظهر فيها فكر (الطبيعيين) حيث راكمت الدول الاستعمارية الضرائب لتمويل حروبها لا لاحداث اعادة توزيع عادل

للدخل ، وعلى الرغم من عودة الحديث حول التوزيع و مفهوم العدالة الا انها بقيت في الاطار المادي لا الاخلاقي .

ينتقل بعدها الباحث الى المدرسة الكلاسيكية التي اصرت على ان العدالة الطبيعية تتحقق بميكانيكا السوق والمحت الى ان العدالة ليست من مظاهر الكفاءة الاقتصادية .على الرغم من اثبات الواقع ان النمو الاقتصادي على خلفية التمحيز الى راسالمال ادى الى الركود الاقتصادي و الكساد نتيجة لضعف الطلب و ذلك لعدم استفادة دخول العمال التي هي عند حد الكفاف من هذا النمو ، فيما يعرف بالدورات الاقتصادية .

التقط(ماركس) هذه الاختلالات في النظرية والتطبيق وبنى على افكار(ريكاردو)و(كيناي)الفكر الاشتراكي الذي يقوم على ضرورة ثورة الطبقة الكادحةعلى الراسماليين الظالمين باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية و كان رد الراسمالية على ذلك التوجه نحو الامبريالية من اجل حل ازمتها و ذلك بتوسيع الاسواق .

اضطر مفكرو الراسمالية في ظل الهجوم عليها الى محاول تهذيبها بالحديث عن التوزيع و العدالة لكن بقي ذلك على هامش النظرية مع استمرار الايمان بالمقولة " ان العدالة تنتج عن عملية العرض والطلب" . و ظل الاهتمام بالناحية المادية في عملية العدالة والتاوزيع في افكار الراسماليين اللاحقين مثل (باريتو) و (مارشال) و مع كساد 1929 و سقوط قانون (ساي) "ان العرض يخلق الطلب عليه" حاول (كينز) انقاذ النموذج الراسمالي باضافته دورا للدولة في العرض والطلب الا ان افكاره و تطبيقاتها بقيت في اطار الناحية المادية و لم تخرج باتجاه النواحي الغير مادية .

التصور الاسلامي : يوضح الباحث ان التصور الاسلامي لعدالة التوزيع ينطلق من شبكة مفاهيم مختلفة عن التصور الوضعي حتى لو تشابهت في بعض التفاصيل الجزئية معه ، و يفترض هذا التصور هيمنة الشريعة (اخلاق/قانون) لتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق هدفي " الاعمار والعدل" . حيث يهتم الاقتصاد الاسلامي بتحقيق العدالة كشرط للنمو والتنمية ، وهذه العدالة تتحقق من خلال منظومة مقاصد الشريعة التي تضمن تحتحققها وتدعمها وتحميها و يتعامل النموذج الاسلامي بشمولية مع مفهوم العدل بحيث لا يفصل بين الاجتماعي و الاقتصادي فيه .

العدالة والتنمية: يربط الباحث بعد تحليل طويل بين مفهومي العدالة والتنمية الاقتصادية في الاسلام على اساس ان العدالة تحقق الكفاءة ، وعلى اساس ان لا فصل بين الاجتماعي و الاقتصادي ، و يشير الى اعمال بعض المدارس الاقتصادية الاسلامية الحديثة (مثل المدرسة الباكستانية) التي عززت هذه المفاهيم باعمال مخصصة بعيدا عن العموميات التي كانت تضعف افكار هذه المدرسة في السابق.

الفصل الاول: السلم الاجتماعي

السلم من السلام وأصله السلامة أي البراءة والعافية والنجاة من العيوب والآفات والأخطار. ويطلق السلم بلغاته الثلاث السِلم والسَلم والسَلَم على ما يقابل حالة الحرب والصراع.قال ابن منظور: السَلم والسِلم: الصلح، وتسالموا: تصالحوا، والخيل اذا تسالمت تسايرت لا تهيج بعضها بعضا.(ابن منظور،1414) .

قد يكون الحديث عن السلم أو الحرب على صعيد علاقة المجتمع بمجتمعات أخرى. أو يكون على مستوى الوضع الداخلي للمجتمع والعلاقات القائمة بين أجزائه وفئاته. فهناك مجتمع يعيش حالة احتراب وصراع داخلي، ومجتمع تسوده أجواء الوئام والانسجام والوفاق. وحديثنا عن السلم الاجتماعي نقصد به حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه. ان من أهم المقاييس الأساسية لتقويم أي مجتمع، هو تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه،فسلامتهاعلامة على صحةالمجتمع وامكانية نهوضه،بينما اهتراؤها دلالة سوء وتخلف. (الصفار،2002)

يقول المفكر مالك بن نبي في (الصفار،2002): نستطيع ان نقرر ان شبكة العلاقات هي العمل التاريخي الأول الذي يقوم به المجتمع ساعة ميلاده. ومن اجل ذلك كان أول عمل قام به المجتمع الاسلامي هو الميثاق الذي يربط بين الانصار والمهاجرين. ثم يشير بن نبي الى أنه كما كانت العلاقات الداخلية السلمية هي نقطة الانطلاق في تاريخ المسلمين، فإن تدهورها كان مؤشر السقوط والإنحطاط: لقد كان المجتمع الاسلامي ابان افوله غنياً، ولكن شبكة علاقاته الاجتماعية قد تمزقت. وهكذا الأمر دائما، فإذا تطور مجتمع ما على أية صورة، فإن هذا التطور مسجل كماً وكيفاً في شبكة علاقاته.. وعندما يرتخي التوتر في خيوط الشبكة، فتصبح عاجزة عن القيام بالنشاط المشترك بصورة فعالة، فذلك أمارة على أن المجتمع مريض، وانه ماض الى النهاية. أما اذا تفككت الشبكة نهائياً، فذلك إيذان بهلاك المجتمع. وحينئذ لا يبقى منه غير ذكرى مدفونة في كتب التاريخ. ولقد تحين هذه النهاية والمجتمع متخم بالأشخاص والأفكار والأشياء. كما كانت حال المجتمع الاسلامي في الشرق، في نهاية العصر العباسي، وفي المغرب في نهاية عصر الموحدين.

وعليه فان فإن صفاء اجواء المجتمع من العداوات والصراعات، يجعله مهيئاً للتعاون والانطلاق، ويحفظ قوته من الهدر والضياع، لذلك كان من الطبيعي ان تسعى القوى المناوئة لأي مجتمع من اجل تمزيق وحدته واثارة العداوات بين فئاته، يقول تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا و تذهب ريحكم) (الانفال،46).

وقد راعى الاسلام حقوق الاخرين في المجتمع الاسلامي روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال«من ظلم معاهداً، أو انتقصه حقاً، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة» (رواه أبو داود والبيهقي).

وفي سياق حديثنا هنا عن المجتمع المختلف اصناف البشر فيه لا بد من التعريج على مفهوم العقد الاجتماعي الذي هو :

1-تعبير عن حالة توازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح، والقوة ، والإمكانات ، والإرادات.

2- يحافظ علي هذا التوازن "قوة"، ليست هي بالضرورة "قوة العضلات" أي العنف، ولكن هي-في الأساس- قوة القانون، والشرعية .

3-يساعد علي تسوية النزاعات أو الخلافات باعتباره المرجعية التي تعود إليها الأطراف المختلفة لحل مشكلاتهم .(ماعت، 2012).وهناك نوعان من العقود الاجتماعية :

1-العقد الاجتماعي المباشر. هو العقد الذي تبرمه الأطراف علي نحو محدد سلفا. مثل تحديد المكان، الزمان، التوقعات المتبادلة من جانب كل الأطراف. مثال علي ذلك عقد بناء مبني. يتوقع الطرف الأول (صاحب الأرض الفضاء وممول المشروع) من الطرف الثاني (شركة مقاولات أو حتى مقاول عادي) أن ينتهي من تشييد المبني بمواصفات محددة متفق عليها، وتجري عملية التسليم عبر مراحل زمنية محددة سلفا. ويتوقع الطرف الثاني من الطرف الأول مقابلا ماديا محددا في ضوء الالتزامات المطلوبة. هكذا تكون التوقعات المتبادلة واضحة بين الطرفين .

2-العقد الاجتماعي غير المباشر. هو العقد الذي يتعلق بالقيم والمعايير والمشاعر والاتجاهات، وما هو متفق عليه ضمنا بين مختلف الأطراف، والخروج عليه يبعث علي الاستنكار. مثال علي ذلك وعد الكلمة بين الأطراف التجارية، والأمانة في العلاقات بين البائع والمشتري، وهكذا .

يتحقق السلام الاجتماعي إذا كان العقد الاجتماعي- المباشر وغير المباشر- يجري علي أرض الواقع دون أية مشكلات، ولكن يتوتر، ويضطرب، وينحرف مساره إذا لم يجر احترام العقد الاجتماعي علي أرض الواقع .

وتعرف المجتمعات ظاهرة التنوع والتعددية، تختلف المصالح، وتتباين الاتجاهات، ويختلف النظرة إلي الحاضر والمستقبل، كيف يمكن- في ضوء كل هذا- أن يتحقق السلام الاجتماعي بينهم.

وقد حددت الشريعة كما سبق كل ما يتعلق بها فبين المسلمين انفسهم نجد ان خطبة حجة الوداع قد حددت الحرمات بين المسلمين ، و نجد ان العلاقات مع غير المسلمين محددة ايضا في المجتمع الاسلامي .

هناك عدة أركان للسلام الاجتماعي في أي مجتمع، لا تتصل فقط بالتاريخ، لكنها تقترب أكثر فأكثر من الإدارة السياسية للمجتمعات .

1-الإدارة السلمية للتعددية .

تعرف المجتمعات البشرية ظاهرة التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والإثنية. لم تعد هناك مجتمعات خالصة تضم أهل دين معين، أو مذهب معين، أو عرق معين أو لغة معينة. تحولت التعددية إلي قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة، بشريا ودينيا وثقافيا. التعددية في ذاتها لا تعني سوي ظاهرة اجتماعية، ويتوقف الأمر بشكل أساسي علي إدارة التعددية. هناك إدارة سلمية، تحفظ للجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها بعضا مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل، وهناك تعددية سلبية تقوم علي اعتبار التنوع "مصدر ضعف" وليس "مصدر غناء"، يترتب علي ذلك العمل بقدر المستطاع علي نفي الآخر المختلف، لصالح الجماعات الأكبر عددا، أو الأكثر سلطة، أو الأوسع ثراء ونفوذا. يؤدي ذلك إلي حروب أثنية، ومذهبية، ودينية، ويخلف وراءه قتلي وجرحي وخراب اقتصادي، والأكثر خطورة ذاكرة تاريخية تتناقلها الأجيال محملة بمشاعر الحق، وذكريات الكراهية، والرغبة في الانتقام .

2-الاحتكام إلي القانون

يمثل "حكم القانون" في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد، والجماعات. يعني حكم القانون عدد من النقاط الأساسية :

1-الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق .

2-مؤسسات العدالة، الشرطة والنيابة والمحاكم تطبق القانون علي الأفراد بحيدة كاملة بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي، أو انتمائهم الديني، أو نفوذهم السياسي .

3-يكون اللجوء إلي مؤسسات العدالة ميسورا مكفولا للجميع، لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق إمكاناته المالية أو مستواه الثقافي .

4-يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي، ولا يواجه أية إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي .

5-تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية، وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلي إطالة أمد التقاضي علي نحو يضيع حقوق المواطنين .

6-تنفذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويف أو تأخير .

هذه المعايير الأساسية التي تحكم تجسد مفهوم" حكم القانون" في المجتمع. يؤدي حضورها إلي ما يمكن أن نطلق عليه "التوقع الاجتماعي"، ويعني ذلك أن الأفراد يتوقعون نظاما قانونيا في المجتمع، يحكم علاقات بعضهم بعضا، يقوم علي وضوح القوانين، وشفافية عملية التقاضي، والحزم في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ. غياب بعض هذه المعايير أو جميعها إلي إهدار لمفهوم المساواة بين المواطنين في المجتمع، ويدفع الأفراد إلي الاستناد إلي قوانين من صنعهم، مثل البلطجة، والرشوة، وجميعها تعبر عن اهتزاز مفهوم "حكم القانون" في نفوس الأفراد، وهو ما يؤثر علي السلام الاجتماعي في المجتمع .

3-الحكم الرشيد

الحفاظ علي السلام الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلي حكم رشيد. كثير من القلائل والإضرابات تحدث من جراء غياب المشاركة وسرقة المال العام. من هنا يحتاج السلام الاجتماعي إلي ديمقراطية. ويعني الحكم الرشيد Good Governance مجموعة من المفاهيم الأساسية، يمكن تعريفها بإيجاز .

المساءلة Accountability وتعنى تقديم كشف حساب عن تصرف ما. وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم Appraisal والثواب أو العقاب .Sanction ويعنى أن يتم أولاً تقييم العمل، ثم محاسبة القائمين عليه. يكون ذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية مثل مجلس الشعب، والمؤسسات الرقابية، والصحافة، ومنظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلي رفع مستوي النزاهة في الحياة العامة .

الشفافية Transparency وتعنى العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع. تساعد الشفافية في تداول المعلومات علي تحقيق المساءلة الجادة حين تتوفر الحقائق أمام المواطنين في المجتمع .

التمكين Empowerment ويعنى توسيع قدرات الأفراد، ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يعيشونها .ويشمل تمكين المواطنين وتحويلهم من "متلقين" سلبيين إلى "مشاركين" فاعلين، يكون ذلك من خلال رفع قدراتهم، ومساعدتهم علي تنمية أنفسهم، والارتقاء بنوعية الحياة .

المشاركة Participation وتعنى تشجيع الأفراد علي المشاركة في العمل العام، وإزالة العقبات من أمامهم. تأخذ المشاركة عدة صور، منها المشاركة السياسية (عضوية الأحزاب، الانتخابات، الخ)، والمشاركة الاجتماعية (مؤسسات العمل الأهلي، الجهود التطوعية، الخ)، والمشاركة الثقافية (دخول الحياة الثقافية، وتقدم منتجات ثقافية في شكل كتب أو أعمال فنية، الخ .(

محاربة الفساد Corruption ويعنى سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

سياط الفساد يلهب ظهور الناس كل يوم، في صورة شراء سلعة أكثر من ثمنها، والحرمان من خدمة يحتاجها الشخص، أو عدم الحصول علي فرصة عمل لغياب الواسطة. فقد تحول الفساد إلي أداة لتسيير الحياة اليومية من خلال تحريك تروس البيروقراطية المتكلسة، وشراء الولاء، وتجنيد التابعين، وحشد الأنصار، وبناء قاعدة التأييد، وخدمة المصالح الضيقة، وهو ما يتسبب –بالضرورة– في إحداث فجوة حقيقية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، وهو ما يؤدي إلي ارتفاع مستوي التوتر الاجتماعي، ولجوء بعض الفئات إلي العنف والجريمة .

4-حرية التعبير

تعد حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلام الاجتماعي في أي مجتمع. فمن الثابت أن المجتمعات تقوم علي التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية، كل طرف لديه ما يشغله، وما يود تحقيقه. القاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات. ولا يتحقق السلام الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع من مساحات متساوية في التعبير عن آرائها، وهمومها، وطموحاتها. في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح يمكن الاستماع إلي كل الأطراف، وتفهم كل الآراء، دون استبعاد لأحد، بهدف الوصول إلي الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع. وقد ذهب الدستور المصري– الصادر عام1971 م– في المادة (47) إلي التأكيد علي أن "حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء، ضمان لسلامة البناء الوطني". وأكدت المادة (49) علي أن "تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك". انطلاقا من ذلك يتضح أن الدستور المصري يؤكد ليس فقط علي حرية الرأي، وحرية التعبير عن الآراء المختلفة، لكنه ذهب إلي ما هو أبعد من ذلك من خلال التأكيد علي أن حرية التعبير ضرورية لضمان سلامة البناء الوطني. وألزم الدولة بتوفير وسائل التشجيع اللازمة لضمان حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي .

5-العدالة الاجتماعية

تعد العدالة الاجتماعية ركنا أساسيا من أركان السلام الاجتماعي. لا يمكن أن يتحقق سلام اجتماعي في أي مجتمع إذا كانت أقليته تحتكر كل شيء، وغالبيته تفتقر إلي كل شيء. الصراع بين الطرفين سيكون السمة الغالبة. ولا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية علي المشاركة في الثروة، وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة من المجتمع، والحصول علي نصيب عادل من الخدمات العامة، ولكن يمتد ليشمل ما يمكن أن نطلق عليه" المكانة الاجتماعية"، التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم .وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص علي فرصة حياتية يستحقها

بجهده، وعرقه، وهو ما يعني انتفاء كافة أشكال المحسوبية والواسطة، التي تعد الباب الملكي للفساد .

-6إعلام المواطنة

يحتاج المجتمع إلي إعلام تعددي، يساعده علي ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها، والنهوض بالمجتمع. هنا نفرق بين نوعين من الإعلام. إعلام المواطنة، وإعلام ضد المواطنة. ما يحتاج إليه السلام الاجتماعي- قطعا- هو إعلام يعزز المواطنة .

يقصد بإعلام المواطنة أن تجد هموم المواطن مساحة في وسائل الإعلام. وتتنوع هموم المواطن حسب موقعه الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي في المجتمع. هناك هموم للفقراء، وهموم للمرأة، وهموم للمسيحيين، وهموم للعمال،.....الخ. من الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير عن همومها في وسائل الإعلام .وكلما وجد المواطن- العادي- مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام كلما كان ذلك مؤشرا علي أن الإعلام ذات طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن .

وعلي العكس مما سبق، هناك إعلام يلعب دورا ضد ثقافة المواطنة سواء بتجاهل هموم مواطنين في المجتمع، أو بتفضيل التعبير طبقيا أو سياسيا أو ثقافيا أو دينيا عن هموم مجموعات معينة من المواطنين دون غيرهم. وقد يصل الأمر إلي أبعد من هذا حين يوظف الإعلام ذاته- كأداة صراع- سياسيا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو دينيا، من خلال تأليب مجموعات من المواطنين علي بعضهم البعض، أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع، أو تصوير قطاعات من البشر بصورة سلبية مما يدفع من المواطنين إلي التعامل معهم بتعالٍ غير مبرر .

-7ذاكرة العمل المشترك .

يختبر كل مجتمع أيا كانت لحظات تعثر وتراجع .المطلوب هو تجاوز هذه اللحظات بما يسمح ببنيان المجتمع علي أسس سليمة من التجانس، والتلاحم، والاحترام المتبادل. من هنا يحتاج المجتمع إلي تأكيد مستمر علي ذاكرة العمل المشترك، تذكر لحظات الوحدة، دون أن يكون هاجس كل الأطراف هو الحديث عما يفرق الجماعة ويبعثرها .

هناك من يقرأ التاريخ بحثا عن العوامل التي تدعم الوحدة. وهناك من يقرأ التاريخ بحثا عن العوامل التي تعمق الشقاق. المطلوب هو نقل ذاكرة العمل المشترك للأجيال الصاعدة، ومهما كان من أمر المشكلات، يكون النقاش حولها من منطلق البحث عن حلول تعمق خبرة العمل المشترك.

و على الرغم من عدم تعارض هذه المقومات مع النظرة الإسلامية إلا أننا نضيف ما يلي من هذه النظرة على الموضوع :

1-السلطة والنظام التي تتحمل مسؤولية إدارة المجتمع و تعمل القوى المختلفة تحت هيبتها ، وإلا لكان البديل تصارع الإرادات (الصفار،2002)

2-القانون الذي يتساوى أمامه الجميع وينال فيه كل ذي حق حقه .قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "والله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"

3-حفظ حقوق الأقليات في المجتمع الإسلامي بشتى أنواعها في المجتمع (المرجع السابق) .

كخاتمة لهذا الموضوع فان أهم سبب من أسباب انهيار الأمم وتردي أوضاعها وصولا إلى التخلف في ركب الأمم هو انعدام السلم الاجتماعي بين مكوناته كما ذكر مالك بن نبي أعلاه في أسباب سقوط الدول.

الفصل الثاني : التوزيع العادل للدخل.

يفترض النموذج الإسلامي هيمنة الشريعة الإسلامية (أخلاق/قانون) على النظام الاقتصادي بهدف توجيهه عن طريق التفاعل مع الواقع العملي لتحقيق هدفي "الإعمار والعدل". وتتعامل النظرية الاقتصادية الإسلامية مع المشكلة الاقتصادية باعتبارها ليست فقط مشكلة ندرة واختيار، لكن هناك جزء مهم منها هو مشكلة "توزيع الموارد"، لما لها من تأثير كبير على تخصيص الموارد، وعلى الندرة النسبية وبالتالي؛ على هيكل الإنتاج والتوزيع. ولذلك، فهي تهتم بتحقيق" العدالة" لضمان فعالية الإنتاج والتوزيع، وهي بهذا تضع "العدالة" كشرط ضروري لـــ"النمو" و "التنمية" . (ابراهيم، 2007) وعليه فان التصور الإسلامي لعدالة التوزيع ينطلق من نموذج معرفي مغاير للنموذج الغربي، له شبكة مفاهيمه المستقلة، وبالتالي؛ فإن السياسات والممارسات النابعة منه تختلف أيضًا في منطلقاتها ومقاصدها، وإن تشابهت في بعض تفاصيلها الجزئية مع السياسات والممارسات الغربية لعل ابرز هذه الاختلافات اضافة الى ما ذكر هو ان" الاسلام يدعو الى العدالة في التوزيع لا المساواة فيه على ان يكون هذا التمييز في الدخل مبنيا على الفوارق في الانتاجية فقط لا على اي اساس اخر" (شعبان،2008) ، وهو ما يؤدي إلى تلافى التناقض الحادث في التصور الغربي بين الإنتاج والاستهلاك باعتبار الطلب الفعلي متغيرًا مستقلاً واعتبار الدخل والتشغيل متغيرات تابعة، وبذلك، يصبح الحل هو دعم الطلب الفعال عن طريق إجراءات توزيع" عادلة" للدخل، تؤدي بدورها إلى الكفاءة الاقتصادية والنمو المستدام، ويمكن أن نلمح هذا في الآية الكريمة (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم) (البقرة، 261).

تتحقق هذه "العدالة" إذن في النظرية الإسلامية من خلال منظومة مقاصد الشريعة التي تضمن تحققها، وتدعمها وتحميها، فتبدأ بأهمية تلبية الحاجات الأساسية والتي تخضع للترتيب المعروف" للضروريات

والحاجيات والتحسينيات، والضروريات " (احمد ،2004) ؛ هي الحاجة إلى المطعم والمشرب والملبس والمسكن إضافة إلى الحاجة إلى الأمن، وتخضع هذه الحاجات لمفهوم "التسخير" الذي يفترض تكاملاً بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية،(ابراهيم،2007) ويفترض أيضًا أن الندرة هي ناتجة من سوء استخدام الموارد وسوء توزيعها، وبالتالي فإن المشكلة ليست في عرض الموارد لكن هي في سوء الاستخدام (والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون. وجعلنا فيها معايش ومن لستم له برازقين) (الحجر، 19–20) وهو ما يُسكِن المشكلة الاقتصادية في سياقات قيمية أخلاقية (المرجع السابق) .

لكن ما هو معيار الحاجات الأساسية؟ يجيب الباحث بأن معيار الحاجات الأساسية يرتبط بمعيار حد "الكفاية"، الذي يرتبط بالتالي بمعيار الدخول"الحقيقية"، وهذا هو المستوى الأول من التوزيع، والذي يتبع بآليات إعادة توزيع للدخل، كمستوى ثانٍ، لضمان تغطية الفجوات بين الدخول "الحقيقية" من جهة وحد "الكفاية" من جهة أخرى، أو تلبية "الحاجات الأساسية" ويتمثل هذا المستوى الثاني في:

أولاً: "التكافل الاجتماعي" بين الأغنياء والفقراء في شكل إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري ويأتي في شكل التكليفات والواجبات والعقوبات المالية الشرعية، مثل؛ الزكاة والميراث والصدقات والنذور والكفارات.

وثانيا: "الضمان الاجتماعي" الذي تقوم به الدولة علي المسنين والمرضى وحالات الطوارئ. وبهذا يتلافى النظام الإسلامي الفجوات بين العرض والطلب وبين الإنتاج والاستهلاك، وكذلك يدعم الاتجاه نحو النمو المستدام بدعمهِ للإنفاق الاستثماري المرتبط بالأجور الحقيقية، وبهذا يبتعد عن الركود الاقتصادي والدورات الاقتصادية .

إلا أنه يجب ملاحظة أن آليات التوزيع وإعادة التوزيع مُسَكَنَةٌ في نسق قيمي يضمن مسارها ويحميه، فيتعامل النموذج المعرفي الإسلامي مثلا؛ مع مفهوم" العدل" بشمولية، حيث لا يفصل الاجتماعي عن الاقتصادي عن السياسي، ويفترض أيضًا أن العدل كقيمة، ضروري لضمان عدم التفكك والفساد الاجتماعي وكذلك لضمان "توزيع الفرص "على قواعد متساوية. ويجدر ملاحظة أن التصور الإسلامي لـــ"تكافؤ الفرص" يفترض مستويين هامين للغاية؛ أولهما: التمكين؛ أي التمكين للجميع في المعايش في ما هو جاهز أو محصل بنشاط أو عمل، وثانيهما: القسمة؛ وهى مرهونة بمقدرة البشر وسعيهم في الحياة الدنيا، وهو متعلق بالتفاوت في القدرات والتنافس في الخيرات .(المرجع نفسه) .

يشمل مفهوم" العدل" أيضًا تحريم التعامل بـــ"الربا" لما يفرز من تشوهات في البنية الاجتماعية الاقتصادية، حيث كان المفكرون ما قبل (التجاريين) قد نادوا به في الغرب بدءا من (ارسطو) و وصولا الى (الكويني) الذي تاثر باراء (ابن رشد) في مجال تحريم الربا على انه مضاد للسلم

الاجتماعي وعمل غير اخلاقي (شعبان ،2008) فكان سبيل الاسلام هو التوجيه إلى اعتماد الربح كمكافأة لرأس المال على اساس "الغنم بالغرم" (احمد،2004)، وهو بهذا يتلافى مخاطر تذبذب أسعار الفائدة وعدم استقرار المناخ الاستثماري، وعدم عدالة توزيع الدخل والثروة نتيجة لاتجاه نزوح الأموال إلى رأس المال على حساب العمل. ويؤدي اعتماد الفائدة إلى رفع تكاليف الإنتاج بارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور" الحقيقية" لأصحاب الدخول المحدودة جراء رفع أسعار المنتجات كانعكاس لارتفاع التكلفة الإجمالية، وهو ما يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي الاستثمار والنمو .(ابراهيم، 2007) .

يؤدى اعتماد معدل الربح بديلاً عن الفائدة إلى تلافي انعكاسات اجتماعية اقتصادية خطيرة، منها إتاحة أكبر للتمويل، نتيجة لاعتماد التمويل الإسلامي على مشروعات حقيقية لها دراسات جدوى، مما يقلل من الحاجة إلى الضمانات المستحيلة التي تطلبها المصارف التي تتعامل بالفائدة، وهو ما يؤدي إلى مزيد من العدالة والمساواة، ويشكل قاعدة حقيقية للتمكين من أجل تكافؤ فرص حقيقي. وأيضاً يؤدي إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية الحقيقية بدلا من الأنشطة الهامشية أو المشبوهة التي تعززها منظومة الفائدة.(المرجع السابق) .

مخاطرالتوزيع المجحف للدخل على المجتمع

قبل الخوض في المخاطر اشير الى بعض الحقائق المتعلقة بحالة سوء التوزيع في العالم :

- الناتج المحلي الإجمالي لأفقر 48 دولة (أي ربع بلدان العالم) يقل عن الثروة التي جمعها أغنى ثلاثة أشخاص في العالم .
- تتسع الفجوة بين الغني والفقير في الدولة الأغنى عن أي دولة صناعية أخرى .
- مجموع ثروة أغنى 200 شخص في العالم بلغت تريليون دولار في عام 1999 ، ومجموع الدخول المشتركة لنحو 582 مليون شخص في الـ43 دولة الأقل تطور بلغ 146 مليار دولار . (عبد القادر، غير مؤرخ)

يحدد (عاشي ،2011) مخاطر التوزيع المجحف للدخل بعد مناقشته للاطروحات المختلفة للموضوع و دحضه للنظرية القديمة حول وجوب تركز الدخل في ايدي فئة (نخبة) لتحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع ، يحددها على النحو التالي :

اولا: تسرب الدخل القومي الى الخارج بدل ان يحرك عجلة الاقتصاد المحلي في شكل استثمار منتج يخلق الوظائف و يساهم في تحسين الرفاه ، حيث وجد ان هناك ميلا للفئات الغنية خصوصا في البلدان النامية الى الاستهلاك المفرط للسلع والخدمات المستوردة بينما استهلاك الشرائح المتوسطة والفقيرة عادة ما يتركز على السلع المحلية مما يساعد في النمو الاقتصادي .

ثانيا : عادة ما يؤدي الاختلال الكبير في توزيع الدخل الى احتجاجات اجتماعية وعدم استقرار امني ، عادة ما يؤثر سلبا في الاستثمار و النمو الاقتصادي ، ولا شك ان سوء التوزيع في الدول العربية قد لعب دورا بارزا في عدم استقرار النمو وفي اذكاء موجات الغضب الشعبي و اشعال فتيل الثورات العربية .

نقرأ بعضا من الاخطار الاخرى في التقرير السابع من تقارير منتدى دافوس الاقتصادي المنعقد في العام 2012 كالتالي (توثيق):

-حذر التقرير ان احد اهم المخاطر التي تواجه العالم خلال العقد المقبل هو عدم تحقق العدالة الاجتماعية و تهميش قطاعات عريضة من المجتمعات و ان ذلك يشكل خطرا استراتيجيا على الاستقرار الاجتماعي و السياسي .

-و يستمر التقرير ان الفوارق الاجتماعية(الناجمة عن عدم عدالة التوزيع) ربما لا تشكل خطرا بحد ذاتها و ربما تكون حافزا للعمل ، لكن شحنتها المتفجرة هي الاقتناع بفشل اليات المرونة الاجتماعية (سياسات اعادة التوزيع) ، وهذا حال جميع الدول بغض النظر عن تصنيفها (متقدمة، صاعدة او فقيرة كل لاسبابه المختلفة و يقترح تعاونا دوليا لعلاج هذه المشكلة خصوصا مع مخاطر تحولها الى احتجاجات و عنف اجتماعي .

و باعتبار سوء توزيع الدخل من اهم اسباب استشراء الفقر في العالم خصوصا في غياب سياسات جدية في التوزيع و اعادة التوزيع نضيف الى مخاطر سوء التوزيع مخاطر استشراء الفقر وهي حسب (عبد القادر،غير مؤرخ) :

- تفشي الأمراض الاجتماعية مثل : الجريمة ، التسول والتشرد و انحراف الاحداث
- انخفاض المستوى التعليمي والثقافي: يؤدي **الفقر** في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، اما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.
- انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، نتيجة عوامل مختلفة ومنها بشكل رئيس ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية.

-التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة.

- الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال

مخاطر التوزيع المجحف للدخل على الاقتصاد و التنمية

يحدد علماء التنمية الحديثين فرقا بين النمو الاقتصادي والتنمية ، على أساس أن النمو الاقتصادي هو ارتفاع في معدل الدخل في مجتمع ما أو لأمة ما بما لا ينعكس على تطوير الهياكل الاجتماعية و

الإنسانية في المجتمعات (صبيح ، 2011) وان هذه الأخيرة اقصد عدم تطوير الهياكل لها اثر مدمر على السلم الاجتماعي و بالتالي قدرة المجتمع على التقدم باتجاه المدنية ، أما التنمية الاقتصادية فيعرفها (نفس المصدر) على أنها إحداث تطورات على الهياكل الاجتماعية و الإنسانية في المجتمعات تشمل كثير من الإجراءات اللازمة والمذكورة سابقا في خطوات إحداث السلم الاجتماعي مثل التمكين والحكم الرشيد و التوزيع العادل للدخل .

وبالانتقال إلى مخاطر التوزيع المجحف للدخل على الاقتصاد لنضع في الاعتبار النقطتين التاليتين :

- بالأخذ بعين الاعتبار ميكانيكية التدفق الدائري للعملية الإنتاجية انظر(خصاونة، 2008) و التي تنص على أن عوائد عناصر الإنتاج العائدة من العملية الإنتاجية و التي توزع بين مالكي هذه العناصر(المستهلكين حسب النموذج) و مستخدميها (المنتجين حسب نفس النموذج)ما تلبث أن تعاد حصة المنتجين للاستثمار مرة أخرى أما حصة المستهلكين فيتم استخدامها لشراء منتجات العملية الإنتاجية .
- تنظر النظرية الاقتصادية أن الناتج المحلي الإجمالي من وجهة نظر الاستهلاك يساوي : الناتج الإجمالي المحلي = الاستهلاك المنزلي + استثمار قطاع الأعمال + الأنفاق الحكومي + محصلة القطاع الخارجي .(المصدر السابق)

أما من وجهة نظر الإنتاج فهو يعبر عن عوائد عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية :

الناتج الإجمالي المحلي= أجور العمال + فوائد راسالمال + أرباح الإدارة + أجرة الأرض .(المصدر نفسه)

- يضاف إلى ذلك ما ورد في نظرية الاستهلاك الواردة في (خصاونة، 2008) أن استهلاك القطاع المنزلي في المعادلة الأولى الواردة في النقطة السابقة يساوي حوالي 70% من مجمل الناتج الاستثمار فهو في أحسن الأحوال 10% من هذا الناتج .
- ويضاف أيضا ما ورد في (صبيح، 2011) أن من معيقات التنمية في العالم الثالث اتجاه النخبة الغنية إلى الإنفاق الاستعراضي (على مقتنيات وسلع ليست رأسمالية، بمعنى لا تستخدم في القيام بعمليات إنتاجية جديدة) .
- لنضع في الاعتبار ما ورد أيضا حول هذه النقاط في (إبراهيم، 2007) و (سعد، غير مؤرخ) الواردة أعلاه.

من كل ما سبق نصل إلى ما يلي :-

- إن التوزيع المجحف للدخل يحرم النمو و التنمية في الاقتصاد من عنصر إنتاجي مهم التنمية من خلال العدالة الاجتماعية و هو عنصر ثبت أهميته في تجارب الدول الصاعدة في العصر الحديث . انظر(سعد،غير مؤرخ).
- إن كل دينار يتجه من توزيع مجحف إلى الطبقة الغنية خصوصا في الدول النامية سوف يتجه 10% فقط منه في أحسن الأحوال إلى الناتج المحلي الإجمالي ،وبالتالي فان هذا الناتج سوف ينكمش بمعنى أن العملية الإنتاجية ستقل وسيلحق بذلك تفاقم لظواهر البطالة بتسريح العمال و هروب راسالمال الذي سيجد انه من غير المربح الدخول في عملية إنتاجية جديدة و عدم استغلال لموارد عنصر الأرض الاقتصادي .

أما الدينار الذي سيذهب إلى الطبقة الأخرى فسيتم استخدام 70% منه في الاستهلاك لسلع غالبيتها محلية (حسب (سعد،غير مؤرخ)) و بالتالي سينتعش قطاع الإنتاج و يحصل عكس ما يحصل في العملية السابقة .

- هذه على الاقتصاد أما على التنمية فان التوزيع المجحف للدخل و كما اثر سلبا على النمو كما ذكرنا سابقا فان له أثرا مدمرا أيضا على التنمية من خلال تعطيله للتحول في الهياكل الاجتماعية و الإنسانية من خلال تعزيزه الفقر في المجتمعات و بالتالي الآثار المترتبة عليه من ضعف للمشاركة و ضعف للتعليم و كذلك تشجيع الغنى الفاحش وان فئة هؤلاء الأغنياء (خصوصا في حالة عدم توفر الوازع الديني)يمكن أن تصنع لوبيات تضغط السياسة العامة للدولة لتوجيهها لمصلحتها و بالتالي تعطيل السياسات التي تتعلق بهيكلة القطاعات الاجتماعية والإنسانية باتجاه التنمية و الدليل على ضغط لوبيات الأغنياء على السياسة العامة للدولة باتجاه مصالحها : ضغط اللوبي الصناعي في أمريكا لتعطيل اتفاقية كيوتو للحد من انبعاث الغازات ، وكذلك تأثير رجال الأعمال فاحشي الثراء في مصر لتعطيل بعض المشاريع التنموية .

الفصل الثالث : السلم الاجتماعي وعلاقته بالتوزيع العادل للدخل.

للربط بين جناحي البحث حول علاقة السلم الاجتماعي مع عدالة التوزيع نبدأ من تحذير الصحابي الجليل ابي ذر الغفاري من حصول اضطرابات اجتماعية بسبب الفقر الذي سيؤدي بالفقير المهمش الذي لا يقوم المجتمع بوضع اليات و سياسات واضحة لتغيير حاله الى الثورة"ثورة الجياع" خصوصا اذا كان في نفس هذا المجتمع متخمين يبذرون فيما لا يفيد ما قد يكون بالنسبة له موضوع حياة او موت ، يقول ابو ذر " عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس بسيفه" .

ان الفقر يغير سلوك الانسان و كما قيل "ان الجوع كافر" لكن اشد انواع الفقر خطورة على السلم الاجتماعي و على ركن السلم الاجتماعي المهم (العدالة الاجتماعية) اشد هذه الانواع خطورة هو

الفقر الناجم عن سوء توزيع الثروة بين افراد المجتمع ، الذي يدفع بالفقراء للحقد على الاغنياء و تربص الدوائر بهم خصوصا ان لم يكن هناك افق لتحسين الحال و تخفيف هذا التفاوت ، وهذا سيودي بالسلم الاهلي وبنسيج المجتمع المتماسك فالثورات و المصادمات قد تنتهي بوقت قصير لكن اثارها قد تحتاج لسنين و سنين لمحو اثارها و الامثلة التاريخية تدعم هذا القول و نورد منها على سبيل المثال :

1 -الصعاليك الذين انتشروا في زمن الجاهلية ، وهم مجموع من الفقراء الذين رأوا بأم أعينهم الفروق الشاسعة الناجمة عن عدم التوزيع العادل للثروة بينهم وبين سادة القوم لانهم ضعفاء ، فالتفوا حول عروة بن الورد العبسي و اخذوا الحق بايديهم ، فقتلوا وسبوا و زادوا السلم الاجتماعي الهش في ذلك الزمن وهنا على وهنه .

2 -الثورة الفرنسية وارتباط اقتحام الحفاة الجوعى لسجن الباستيل ببطر و فساد لويس السادس عشر و زوجته وحاشيته وبقيت كلمات ماري انطوانيت المشهورة عند وصول الثوار الى مشارف القصر دليلا على ان هذه الثورة كانت في احد وجوهها ثورة جياع ،حيث سألت الملكة عن ماذا يريد هؤلاء فاجابوها : انهم يريدون الخبز ، فقالت : الا يوجد لديهم في البيوت بسكويت؟ .

نعم لقد كانت الثورة الفرنسية ثورة للمطالبة بالحقوق السياسية و لكنها كانت ثورة من الفقراء على الاغنياء بسبب انعدام الامل لهم في تحصيل حقوقهم في الثروة التي نهبها النبلاء و الاقطاعيون بقوانين اجتماعية بالية وبدعم من قوانين الدولة السياسية حصلوا عليها بقربهم من البلاط ،.

ادخلت هذه الثروة فرنسا حتى بعد انتهائها بشنق الملك والملكة وكل من له علاقة بهما ، ادخلت فرنسا في نفق تصفية الحسابات والاحقاد الطبقية الموروثة مما قبلها لمدة تزيد عن 3 عقود عرفت فيما بعد بعهد الارهاب .

3 -بنى كارل ماركس نظرته الماركسية بشكل اساسي على فكرة الصراع بين الطبقات ، وهذه الطبقتان بشكل اساسي هي طبقة البروليتاريا الكادحة (العمال و الفلاحون) و بين طبقة البرجوازيون (اصحاب رؤوس المال) متاثرا اساسا بعدم التوزيع العادل للثروة في عهد تفكك النظام الاقطاعي و وراثة طبقة البرجوازيين لطبقة الاقطاعيين المندثرة وما صاحب ذلك من استئثار هؤلاء بالثروة دونا عن بقية المجتمع . وانه لانتصار الثورة يجب تحطيم طبقة البرجوازيين لصالح دولة البروليتاريا .

لقد كان لتطبيق ذلك في تجارب الدول مثل كوبا والتحاد السوفييتي اثارا مدمرة على السلم الاهلي خصوصا باستغلال امريكا للروس البيض (وهم الروس من بقايا الاغنياء في ايام القيصر الذين

هربوا من الثورة البلشفية) و الهاربين من كوبا ايضا اثارا سلبية على المجتمعات التي هربوا منها .

4 -و نختم بثورات الربيع العربي : ان هذه الثورات كانت ضد الظلم و لتحصيل الحقوق السياسية و الاجتماعية و لكن كان للفقر الناشيء عن سوء توزيع الثروة و استئثار الحكام وحاشيتهم بالنصيب الاوفر من الدخل وابقاء الفتات للشعب هي من ابرز محركات هذه الثورات ، يكفي ان نعرف ان 300 شخص فقط في مصر كان لهم 20% من مجمل الدخل القومي عشية الثورة ليتركوا ل 80 مليون مصري ما تبقى (الجزيرة ،2011).

بالخلاصة فان التوزيع المجحف للدخل و الفقر المرتبط به و منثم غياب اليات مجتمعية و سياسات حكومية فعالة للحد منه و محاربته من اهم مسببات غياب العدالة الاجتماعية و التي هي ركن مهم من اركان السلم الاجتماعي وبالتالي اهتزاز هذا الركن بشكل عنيف ، مما يؤدي الى نتائج سلبية على السلم الاجتماعي تتمثل في غياب اللحمة المجتمعية و في صراع الطبقات الذي قد يتطور الى اكثر من ذلك مثلما حصل في الامثلة التاريخية المشار اليها سابقا .

الفصل الرابع :نظرة الاسلام وحلوله للتوزيع العادل للدخل

التوزيع العادل في الاسلام

يتعامل النموذج المعرفي الإسلامي مثلا؛ مع مفهوم" العدل" بشمولية، حيث لا يفصل الاجتماعي عن الاقتصادي عن السياسي، ويفترض أيضًا أن العدل كقيمة، ضروري لضمان عدم التفكك والفساد الاجتماعي وكذلك لضمان "توزيع الفرص "على قواعد متساوية. ويجدر ملاحظة أن التصور الإسلامي لـــ"تكافؤ الفرص" يفترض مستويين هامين للغاية؛ أولهما: التمكين؛ أي التمكين للجميع في المعايش في ما هو جاهز أو محصل بنشاط أو عمل، وثانيهما: القسمة؛ وهى مرهونة بمقدرة البشر وسعيهم في الحياة الدنيا، وهو متعلق بالتفاوت في القدرات والتنافس في الخيرات .(ابراهيم،2007) .

وكعادة شمولية نظرة الاسلام الى القضايا من كل الزوايا فان نظرة الاسلام للتوزيع العادل شملت اضافة لجانب الفقراء الي استرسل الجميع في تحليل ضرورة اعادة التوزيع باتجاههم شملت هذه النظرة ايضا جانب الاغنياء الذين شيطنتهم بعض الافكار مثل النظرية الماركسية ، فقد اكد الاسلام على ان التوزيع العادل للدخل لا يعني "التساوي" بل يعني "العدالة" (شعبان، 2008) باخذه بعين الاعتبار ان التفاوت في المجتمع هو امر حتمي طبعا لاختلاف القدرات و الجهود المبذولة في الانتاج ، على ان يكون هذا التفاوت فقط لاعتبارات الاختلاف في الانتاجية والكفاءة وليس لاعتبار اخر غيرها (ابراهيم،2007) .

انفرد الاسلام بضع نظام فريد متكامل لفكرة توزيع الدخل وكذلك لما اصطلح على تسميته فيما بعد اعادة التوزيع يقوم هذا النظام حسب (الدباغ ،2003) على قواعد ثلاث هي :

1-توزيع ما قبل الانتاج ، او توزيع الثروات او التوزيع القاعدي ، ويتعلق بتقسيم الثروة بين افراد المجتمع من خلال القواعد التي تنظم الملكية العامة والخاصة وتحدد نطاق كل منها و وسائل الاكتساب و القيود الواردة على الاستعمال .. الخ .

2-توزيع ما بعد الانتاج او توزيع الثروة المنتجة او توزيع الدخل او توزيع السوق او التوزيع الوظيفي او توزيع الدخول على عناصر الانتاج ، ويتعلق بتقسيم الدخل بين الافراد في السوق ، من خلال العقود التي تنظم هذا التقسيم كالاجارة و المضاربة والربا ... الخ .

3-اعادة التوزيع او التوزيع الشخصي او التحويلات الاجتماعية او التوزيع التوازني ، ويتعلق بتقسيم الدخل القومي بين افراد المجتمع ، من خلال اجراءات تقوم بها الدولة من خلال سياستها المالية (كما في الزكاة والضرائب) او من خلال سياستها الاجتماعية (كما في اقامة المشاريع العامة و تقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة) او من خلال اجراءات يقوم بها الافراد تطوعا او الزاما (كالزكاة و الكفارات و صدقات التبرع و الهبات) .

و تمتاز معالجة الاسلام لمشكلة التوزيع بمميزات مهمة حسب (المصدر نفسه) هي :

اولا : ان الاسلام فرق بين مشكلة الفقر و مشكلة التفاوت في توزيع الثروة و الدخل ، حيث اولى المشكلة الاولى اهتماما اكبر و عناية اشد حتى التزم بالقضاء عليها كليا ، و السبب في ذلك ان توفير الحد الادنى الضروري لمعيشة كريمة، يمثل القدر الذي تنتفي دونه كل كرامة انسانية او قيم اخلاقية ، وهو القدر الي يعجز الفرد دونه عن القيام بوظيفته في الحياة ، من تحقيق العبودية لله تعالى و عمارة الارض ، كما ان توفير الحد الادنى لا يتعارض مع ضرورة التفاوت اذ لا تلازم بين وجود الفقر و وجود التفاوت .

ثانيا : عالج الاسلام مشكلة التوزيع في ظل اطار من القيم و الاخلاق المستمدة من البعد الروحي ، ما يجعلل هذه المعالجة على قدر كبير من الفعالية والنجاعة لا تتوافر في اي نظام اقتصادي اخر فمشكلة التوزيع تجسد علاقة الانسان باخيه الانسان و سلوكه تجاهه فيما يتعلق بتوزيع الثروة و الناتج ، ولا يضبط هذه العلاقة مثل الاطار القيمي و الاخلاقي الذي يقدمه الاسلام ، فهو اطار ينمي عواطف الاخوة الاسلامية والانسانية ، ويفجر كل طاقات الخير و الشعور الاجتماعي و التضامن و التكافل لدى كل فرد من افراد المجتمع .

فحين يسيطر هذا الاطار على سلوك الفرد في السوق فانه سيزعه عن كل غش او خداع او كسب غير عادل حين تعجزو السلطة عن مراقبة كل فرد، و تقصر كافة اجراءاتها على ضبط تجاوزه .

و حين يسيطر عليه في المجتمع فسوف تختفي او تكاد اغلب الاثار النفسية السيئة الناتجة عن التفواتفي التوزيع ، لينحسم احد اهم اسباب الصراع في المجتمع بفضل تاصيل عقيدة الرزق و عقيدة الابتلاء في نفس كل غني و فقير و بفضل تاصيل عقيدة المفاضلة بالتقوى والاعمال الصالحات مما يقدر عليه كل احد .

وحين يسيطر عليه فسوف يدفعه بدوافع ذاتية بارجاءات اختيارية لاعادة التوزيع ، تفعل فعلها في تحقيق التفاوت و القضاء على الفقر دون ان تترك اثار سلبية كاضعاف دوافع الانتاج ، فمثل هذه الاثار لا تتصور الا عندما تفرض اجراءات اعادة التوزيع فرضا و يتوسع فيها .

2.3 التوزيع العادل في الاقتصاد الاسلامي

اضافة الى ما سبق في الفصل السابق حول نظرة الاسلام للتوزيع العادل للدخل ننقل عن (العوضي ،غير مؤرخ)

المحددات الرئيسة التي تشكل طبيعة الاقتصاد الإسلامي في مجال توزيع الثروات والدخول حسب بعض الاراء كالتالي :

– روي عن عائشة رضى الله عنها قالت : يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ، قال : ((الملح والماء والنار)) (رواه ابن ماجه) ، وألحق الشافعي رضي الله عنه بذلك ما يوجد في باطن الأرض ، مما نرى منفعته مادية ، وفي متناول من يطلبها ، دون جهد منه أو عمل ، من كل معدن ظاهر ، كالذهب ، والتبر وغيرهما والنبات والماء مما لا يملكه شخص معين ، ولا يحتاج في إظهاره وإدراكه إلى مؤونة . فإن الناس جميعا يكونون في ذلك سواء ، لا يختص به أحد من الناس ، بإحياء أو إقطاع من ولي الأمر ، بل يكون شأنه شأن الماء والكلأ والنار ، والقاصد إليه شريك فيه كشركته في الماء والكلأ ، الذي ليس في ملك أحد، قال الشافعي: ومثل هذا كل عين ظاهرة ، كنفط أو قار أو كبريت أو حجارة ظاهرة في غير ملك لأحد فليس لأحد أن يحتجرها دون غيره.

– منع المنافع العامة من أن تكون ملكاً لشخص واحد وجعلها ملكاً للدولة وحدها أمر لا شك فيه ، إذ ورد في معنى الحديث ((أن المسلمين شركاء في ثلاثة : في الماء والنار والكلأ)) ، وهذا من قبيل التمثيل للأمور التي لا يجوز احتكارها ، إذ أن حاجة جماهير الناس إليها سواء ، فلا يصح تمكين يد واحدة من الاستيلاء عليها.

– تقدير العطاء (أجر الجندي) معتبر بالكفاية حتى يستغني بها الجندي عن التماس مادة تقطعه عن حماية البيضة والكفاية من ثلاثة أوجه:

1– عدد من يعول من الذراري والمماليك .

2– عدد ما يرتبطه من الخيل والظهر .

3- الموضع الذي يحله في الغلاء والرخص .

- (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل اللهُ لكُم قياماً وارزقوهم فيها واكسُوهُم وَقُولُوا لهم قولاً معروفاً) .(النساء / 5) .

(وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذُرّيّةً ضعافاً خافوا عليهم) . [النساء : 9]

من التفسيرات الدقيقة لهذه الآية ما نقل عن القرطبي، من أن مصطلح الضعيف مراد به الصغير ، وأن مصطلح السفيه الوارد في هذه الآية مراد به الكبير ، وعلى ذلك يكون تفسير الآية أنها خطاب للجماعة ممثلة في أولياء أمورها بالحجر على السفيه، الذي فقد أهليته للنيابة عن الجماعة في تثمير مالها وحيازته ، أي فقد أهليته لوظيفته الاجتماعية ، فإن استمرار تصرفه بعد السفه إفسادها لما لها من حيث ملاحظة حقها الأصلي ، وإضرار بها من حيث النظر الاقتصادي البحت ، الذي يرى أن مال الجماعة يتأثر بما ينال مال الفرد بسبب السفه والنفقة أو سوء الاستغلال.

- ويرى الفقهاء أن المناجم والمعادن لا تملك ملكية خاصة وإنما يكون أمرها إلى الإمام.

- إن كل مال يتحقق فيه النماء ، والشروط التي ذكرها الفقهاء ، تجب فيه الزكاة، ولو لم يكن جاء به النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من ءامن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وءاتى المال على حُبه ذوي القربى واليتمى والمساكين وابن السبيل و السائلين وفي الرقاب وأقام الصلوة وءاتى الزكوة والموفون بعهدهم إذا عهدوا وأولئك هم المتقون) .(البقرة/ 177) .

إيتاء المال الوارد في هذه الآية غير إيتاء الزكاة ، وهو ركن من أركان البر ، وواجب كالزكاة ، وذلك حيث تعرض الحاجة إلى البذل في غير وقت الزكاة .

- (الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثمّ لا يتبعون ما أنفقوا مناً ولآ أذىً لهم أجرُهُم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) (البقرة/ 262) .

((ينفقون أموالهم في سبيل الله)) يعني: في دينه ، قيل: أراد النفقه في الجهاد خاصة ، وقيل جميع أبواب البر ، ويدخل فيه الواجب والنفل من الإنفاق في الهجرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن إنفاق في الجهاد على نفسه وعلى الغير ، ومن صرف المال إلى الصدقات، ومن إنفاقها في المصالح لأن كل ذلك معدود في السبيل الذي هو دين الله وطريقته ، لأن كل ذلك الإنفاق في سبيل الله .

النتائج و التوصيات

اولا: النتائج

- تتفق النظرة الإسلامية و النظريات الأخرى أن السلم الاجتماعي هو من أساسيات حياة المجتمعات و يقع في هرم الضرورات الاجتماعية ربما في درجة أعلى من توفير الغذاء والدواء.
- أن من أهم أسباب تفكك المجتمعات ، وبالتالي تراجع دور الأمم الحضاري ، واضمحلالها هو غياب اللحمة الاجتماعية بيت أفرادها و اتجاههم بعيدا عن السلم الأهلي باتجاه المشاحنات الداخلية .
- تتفق النظرة الإسلامية بشكل كبير مع النظرات الأخرى في تحديد أركان السلم الأهلي مثل: الإدارة السلمية للتعددية، الحكم الرشيد ، المساواة أمام القانون ، العدالة الاجتماعية .
- من أهم أركان السلم الأهلي/الاجتماعي هو العدالة الاجتماعية المبنية على التوزيع العادل للدخل .
- دحضت الدراسات الحديثة الاعتقاد الذي كان سائدا قديما بان تركيز الثروة في فئة قليلة يزيد الكفاءة الانتاجية ، بل على العكس اثبتت هذه الابحاثان التوزيع العادل للدخل يعد عنصرا انتاج اقتصادي مهم .
- انفرد الإسلام بوضع آليات كفؤة للتوزيع العادل مبنية على أساس "العدل" و ليس "التساوي" أخذا بعين الاعتبار الفروقات بين البشر الفردية منها و في مجال الكفاءة الإنتاجية .
- في نظرة الإسلام المتوازنة للتوزيع العادل للدخل لم يشيطن أحدا كما فعلت بعض المبادئ و كذلك تعامل بنظرته الشاملة مع الجميع فلم يمل مع طرف على حساب طرف من الأغنياء و الفقراء .
- كانت آلياته في التوزيع و إعادة التوزيع آليات فعالة و فريدة وقابلة للتحقيق ، و ضرورية لتحقيق مبدأ "التسخير" الذي أمر الله به الإنسان .
- هذه الإجراءات الفريدة قسمت بشكل فعال حسب مراحل الإنتاج و وضعت سياسات عملية للتوزيع .
- بفضل نظرة الاسلام المادية والروحية معا الى الاقتصاد و أهمية موضوع التوزيع العادل للدخل لتحقيق السلم الأهلي الذي يقع في ترتيب عال من ضرورات حياة الإنسان كفرد وكمجتمع ، كانت هذه السياسات مفيدة للاقتصاد كإنتاج بدعمه بأحد عناصر الإنتاج المهمة وهو التوزيع العادل للدخل و الذي اثبت في العصر الحديث أهميته ، وكذلك كان الحس الإنساني فيها عاليا لنزع بذور الطبقية و الحقد الاجتماعي من النفوس (مثلا: اوجب الإسلام على الغني تحري الفقير لإخراج زكاته له ، وسن له أن يذهب إليه بنفسه ليعطيه إياها) .

ثانيا : التوصيات

بشكل عام :

1 -يجب على الحكومات و الافراد العمل على الغاء كل ما يكدر السلم الاهلي و يخلخل اركانه لما للسلم الأهلي من أهميته في معيشة و مستقبل الامم .

2 -بما أن العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للدخل من اهم اركان السلم الاجتماعي يجب وضع اليات لتحقيقها في هذا الاطار .

فلسطينيا :

1 -تعزيز القوانين الداعمة للحكم الرشيد و المسائلة و الشفافية و تعزيز سيادة القانون .

2 -تعزيز دور دعاة السلم الأهلي و إيصال أصواتهم و ما يجمع ، و نبذ من يفرق خصوصا في وسائل الإعلام .

3 -لتحقيق العدالة الاجتماعية وضع قوانين للأجور مبنية على أساس تعزيز حصة العمال من مجمل الأرباح .

4 -توزيع المواريث على مستحقيها و بشكل سريع ومراقب .

5 -تفعيل دور الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة و وضع خطة وطنية شاملة لعملها .

6 -تطبيق التعاليم والسياسات الإسلامية الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع

أ . المراجع باللغة العربية

1- ابراهيم ،احمد ، **عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية،2007.

2-ابن منظور،محمد بن مكرم بن علي،**لسان العرب**،دار صادر، بيروت،1414هـ ، شوهد في المكتبة الشاملة .

3-احمد ،أوصاف ، **التنمية الاقتصادية من منظور اسلامي**،مجلة جامعة الملك عبد العزيز،2004 .

4-اوزال،عبد القادر،**ملاحظات حول الفقر في العالم** ، جامعة البليدة، غير مؤرخ .

5-الحريري،د.عبد الله ، **من المستفيد من تهديد السلم الاهلي و الاجتماعي**،الاقتصادية ،2011 .

6-خصاونة، صالح، واحمد زهير شامية، **م.اقتصاد(2)**، جامعة القدس المفتوحة، 2008.

7-الدباغ،ايمن مصطفى،**نظرية توزيع العوائد على عوامل الانتاج في الفقه الاسلامي"أطروحة دكتوراة"** ، الجامعة الاردنية ،.2003

8-سالم، احمد مبارك ، **السلم الاهلي كثقافة مجتمع و الية ناجعة للتنمية**، مجلة اسود وابيض ،عدد149 ،2011 .

9-سعد، فيصل، **عدالة التوزيع جدواها والياتها الاجرائية** ،جامعة تشرين،غير مؤرخ ، شوهد في مجلة الاقتصادية عدد 407 .

10-سرور،د.عبد الناصر،**مواجهة العنف و حماية السلم الأهلي ..اشكالية الواقع السياسي الفلسطيني** ،جامعة بير زيت،2006 .

11-شعبان، عبد الحميد، وعمر ابو عيدة ، **تاريخ الفكر الاقتصادي** ، جامعة القدس المفتوحة ،2008 .

12-صبيح،ماجد،وطارق ابو الحاج، **التنمية الاقتصادية** ، جامعة القدس المفتوحة، 2011 .

13-عاشي ، الحسن،**النمو وعدالة التوزيع شرطان للاستقرار**، مؤسسة كارنيجي ،2011 .

14-العوضي،رفعت السيد،**في الاقتصاد الاسلامي**،مركز البحث و المعلوماتية، قطر غير مؤرخ . شوهد في موقع المكتبة الاسلامية .

15-محفوظ،محمد ،**السلم الاهلي في النصوص الاسلامية**،صحيفة الرياض،عدد1512 ،2010 .

ب.المواقع الالكترونية

1- موقع مؤسسة ماعت الاكتروني http://www.maatpeace.org/node/300 ،شوهد في 2012/1/12

2- موقع المكتبة الاسلامية www.islamweb.net شوهد في 2012/1/10 .

3- موقع الجزيرة نت . www.aljazeera.net . شوهد في 2012/3/19 .